

المملكة المغربية

رئيس الحكومة



الجلسة الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة

(المادة 100 من الدستور)

مجلس المستشارين

الأربعاء 10 شوال 1438 (5 يوليوز 2017)

المحور الثاني
السياسة الحكومية في التنمية الصناعية
وتحسين مناخ الأعمال

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،
السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أود بداية أن أشكر السيدات والسادة المستشارين على طرح هذا الموضوع الهام المتعلق بالتنمية الصناعية وتحسين مناخ الأعمال، وهو موضوع يكتسي أهمية خاصة، بالنظر لكون بلادنا تعول كثيرا على القطاع الصناعي في إطار تجديد نموذجها الاقتصادي، وذلك من أجل إعادة التوازن للميزان التجاري، وتمنيع الاقتصاد ضد التقلبات الظرفية وخلق فرص شغل منتجة.

وكما لا يخفى، فإن القطاع الصناعي وعلى امتداد عقود، لم يحظى بنفس الأهمية التي وجهت لقطاعات أخرى كالزراعة والسياحة. وقد بادرت بلادنا إلى تدارك هذا التأخر خلال العقد الأخير، وخاصة منذ إطلاق مخطط "إقلاع" وتوقيع الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي في 2009.

وقد ساهمت مجموعة من العوامل في تهيئ الظروف المناسبة لتحقيق أسس انطلاق تنمية صناعية حقيقية ولاسيما:

1. الاستقرار الذي ينعم به المغرب على المستويات المؤسساتية والسياسية والماكرواقتصادية، والتي تشكل امتيازاً تنافسياً قيماً في عالم يعرف تغيرات مستمرة؛

2. الجاذبية المكتسبة من خلال عرض منتج يجمع بين القرب والتنافسية والولوجية إلى الأسواق؛

3. المجهودات الجبارة المبذولة في مجال البنيات التحتية الطرقية والملاحية الجوية والموانئ والبنيات التحتية الصناعية والمواصلات، مما يجعل من المغرب بلداً متعدد الروابط يسهل التنقل السريع للأشخاص والسلع والبيانات؛

4. التحسن الملحوظ الذي عرفه مناخ الأعمال كما يشهد على ذلك التطور الهام الذي عرفه تصنيف المغرب في هذا المجال عالمياً خلال السنوات الأخيرة.

وقد بدأ مخطط الإقلاع الصناعي يعطي نتائج ملموسة، حيث شهدت صادرات القطاع زيادة بنسبة 22%، وسجل استقرار شركات رائدة في الصناعة العالمية في المغرب، مما رفع الاستثمارات المباشرة الخارجية إلى 23 بالمائة كنسبة سنوية متوسطة منذ 2009. كما مكنت هذه الإنجازات المغرب من البروز على الخريطة العالمية كوجهة صناعية ذات مصداقية وتنافسية عالية.

ورغم ذلك، فإن ثمة تحديات كثيرة لا تزال أمامنا لكسب رهان التنمية الصناعية ولاسيما على مستوى تحسين مناخ الأعمال ببلادنا، في سياق التسابق المحموم بين الدول للرفع من تنافسية وجاذبية اقتصادياتها اتجاه المستثمرين.

وسأستعرض فيما يلي المجهودات المبذولة من قبل بلادنا في مجال التنمية الصناعية من جهة وتحسين مناخ الأعمال من جهة ثانية.

أولاً. المجهودات المبذولة من أجل تسريع التنمية الصناعية: السيد الرئيس،

يرتكز توجه بلادنا في مجال التنمية الصناعية على خمسة أهداف أساسية وهي:

- تعزيز مؤهلات التصدير كَمَا وكيفا،
- زيادة نسبة الصناعة في الناتج الداخلي الخام،
- تحسين القدرة على استيعاب الطاقات الجديدة،
- تطوير الإنتاجية بدعم مستهدف للنسيج الصناعي،
- تعزيز قدرات استقبال المستثمرين.

وبالنظر إلى الخصائص المسجل في القطاع الصناعي وحجم التحديات المطروحة، تم إطلاق مخطط تسريع التنمية الصناعية في إطار مخطط " إقلاع " ليجعل من الصناعة رافعة تنموية أساسية. ويهدف هذا المخطط كما تعلمون إلى خلق 500 ألف منصب شغل والرفع من حجم مساهمة الصناعة في الناتج الداخلي الخام ب 9 نقاط، مما سيمكن من الانتقال من 14% إلى 23% في أفق 2020.

ولتحقيق هذه الأهداف تم الاعتماد على مجموعة من الإجراءات أذكر منها :

- إحداث صندوق التنمية الصناعية، رصد له 20 مليار درهم في أفق سنة 2020 إضافة إلى التزام القطاع البنكي بالدعم الفعلي للصناعة.
- إحداث منظومات صناعية فعالة وذلك عبر إحداث دينامية حقيقية بين المجموعات الكبرى والمقاولات الصغرى والمتوسطة.
- تحسين الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية للطلب العمومي عن طريق الموازنة الصناعية «Offset».
- تحسين تنافسية المقاولات الصغرى والمتوسطة من خلال تسهيل عمليات الولوج إلى التمويل والأسواق.
- تخصيص 1000 هكتار كمناطق صناعية موجهة للإيجار من أجل التخفيف من كلفة الاستثمار.
- تنشيط مجال التصدير على المستويين الكمي والكيفي وذلك من خلال دعم التوجه الإفريقي للمملكة والاستغلال الأنسب لاتفاقيات التبادل الحر التي وقعها المغرب مع شركائه.
- مصاحبة المقاولات للانتقال من القطاع غير المهيكل نحو القطاع المهيكل.
- تطوير الكفاءات في خدمة حاجيات المقاولات.
- إرساء ثقافة "Deal Making" لتطوير الاستثمار الأجنبي المباشر.

وتعتبر المنظومات الصناعية « *écosystèmes* » اللبنة الأساسية للمخطط الصناعي نظرا لأهميتها في تحقيق الاندماج والتكامل بين مختلف أنشطة المقاولات الصناعية من خلال إتاحة الفرص للمقاولات الصغرى والمتوسطة لتعزيز التعاون مع الشركات الكبرى بهدف خلق نسيج صناعي مهيكّل ومنسجم بين جميع الأنشطة التي تدخل في سلسلة الإنتاج بدءا من التصميم الى تسليم المنتج.

وفي هذا الإطار، انخرطت الفدراليات والجمعيات المهنية الصناعية في وضع تصوراتها بغية إحداث منظومات صناعية كفيلة بالرفع من تنافسيتها.

وقد تم خلال السنوات الأولى من تنفيذ هذه الاستراتيجية، هيكلت 52 منظومة صناعية تهم 13 قطاعا وهي قطاع السيارات وقطاع صناعات الطيران وقطاع الجلد وقطاع الفوسفاط وقطاع البلاستيك وقطاع الصناعات الكيماوية وشبه الكيماوية وقطاع الصناعات المعدنية وقطاع العربات الثقيلة والهيكل الصناعية وقطاع ترحيل الخدمات وقطاع الصيدلة وقطاع مواد البناء وقطاع النسيج وقطاع الصناعات الغذائية. وقد حُدّدت لمختلف هذه القطاعات، في إطار عقود الأداء، أهداف تتمثل في إحداث فرص الشغل ورفع مستوى الصادرات.

أ. تقدم الإنجاز في مختلف القطاعات الصناعية

وقد سمحت الاستراتيجية الصناعية، إلى حد الآن، بتحقيق 89% من أهداف مخطط تسريع التنمية الصناعية، أي ما يمثل 144 مليار درهم من الصادرات، كما يتبين ذلك من خلال تقدم الإنجاز في القطاعات التالية:

■ في قطاع صناعة السيارات:

تم تحديد أربع منظومات صناعية في قطاع صناعة السيارات تهم "أسلاك السيارات" و"مقاعد السيارات" و"ختم المعادن" و"البطاريات" والتي تم التوقيع بشأنها على عقود الأداء (contrats de performance) في 29 أكتوبر 2014، وستمكن هذه المنظومات من خلق 56.500 منصب شغل قار، أي ما يعادل 63% من المناصب المزمع إحداثها في القطاع في أفق 2020. وستمكن هذه المنظومات الصناعية من الزيادة في حجم صادرات القطاع ب 24 مليار درهم والرفع من معدل الإدماج المحلي ب 20 نقطة في أفق سنة 2020.

وتجدر الإشارة أنه منذ انطلاق مخطط تسريع التنمية الصناعية تم التوقيع على 54 عقدا من أجل إنجاز مشاريع استثمارية في قطاع صناعة السيارات باستثمار إجمالي فاق 4,42 مليار درهم مع إحداث أكثر من 983 16 منصب شغل قار. كما أن هناك 9 عقود مشاريع رهن الإعدادات ستتمكن من خلق حوالي 1264 منصب شغل قار.

■ في قطاع أجزاء الطائرات

تم تحديد أربع منظومات صناعية خاصة بهذا القطاع تهم "تركيب هيكل الطائرات" و"الأسلاك والأنظمة الكهربائية" و"صيانة ومراجعة الطائرات" و"التصميم الهندسي".

وستمكن هذه المنظومات في أفق 2020 من إحداث 23.000 منصب شغل قار، ورفع رقم معاملات القطاع إلى 26 مليار درهم، ومضاعفة معدل الإدماج المحلي في أفق سنة 2020 ليصل إلى 35%، وتحقيق 100 مشروع جديد باستثمارات تصل إلى 7 مليار درهم. وهكذا، تم التوقيع على 9 عقود من أجل إنجاز مشاريع استثمارية في قطاع صناعة أجزاء الطائرات باستثمار إجمالي فاق 467 مليون درهم مع إحداث 1310 منصب شغل قار. كما أن هناك 7 عقود استثمار رهن الإعداد ستمكن من خلق حوالي 1700 منصب شغل قار. كما تم التوقيع، تحت إشراف جلالة الملك نصره الله، في 27 شتنبر 2016، على بروتوكول اتفاق يهم إحداث منظومة صناعية لمجموعة "بوينغ" بالمغرب؛ وستحقق هذه المنظومة رقم معاملات سنوي إضافي عند التصدير قيمته مليار دولار، وستتيح استقرار 120 ممونا لبوينغ، كما ستمكن من إحداث 8700 منصب شغل متخصص جديد.

■ في قطاع صناعة الشاحنات والهيكل الصناعية

تم التوقيع في 28 يوليوز 2015 على عقد الأداء الخاص بمنظومة قطاع صناعة الشاحنات والهيكل الصناعية. وستمكن هذه المنظومة في أفق 2020 من إحداث 24.000 منصب شغل قار في القطاع، وإنتاج 34.500 وحدة محليا، وتحقيق قيمة اضافية تقدر ب 8 مليار درهم، وبلوغ 6 مليار درهم من الصادرات سنويا.

■ في قطاعي النسيج والألبسة والجلد

وفي قطاع النسيج والألبسة، تم التوقيع في 24 فبراير 2015 على 3 عقود الأداء من أجل تفعيل المنظومات الصناعية الأولى: الدجينز، الموضة السريعة، الموزعين الصناعيين للماركات الوطنية.

كما تم التوقيع في 06 أكتوبر 2016 على 3 عقود الأداء حول المنظومات الصناعية الخاصة بقطاع النسيج بين كل من الدولة والجمعية المغربية لصناعات النسيج والألبسة تتعلق ب "الحياكة" و"المنسوجات المنزلية" و"المنسوجات التقنية والذكية". وتتمثل الأهداف التنموية المتوخاة من هذه العقود في أفق سنة 2020 في إحداث 16.763 منصب شغل قار، وزيادة 2,75 مليار درهم في صادرات القطاع وإطلاق أزيد من 20 مشروعا استثماريا لقاطرات المنظومات.

وفي إطار تفعيل هذه العقود، تم إطلاق 16 مشاريع استثمارية خاصة بالقاطرات الصناعية تتمثل في إنشاء وحدات صناعية جديدة أو توسيعها. كما تم التوقيع مع 37 مقولة صغرى ومتوسطة (2,1 مليار درهم كرقم إجمالي للاستثمار و34.300 منصب شغل متعاقد عليها).

وفي قطاع الجلد، تم التوقيع على 4 عقود الأداء حول المنظومات الصناعية بين كل من الدولة والفدرالية المغربية للصناعات الجلدية، تهم كلا من "المداغ" و"صناعة الأحذية" و"صناعة المنتجات الجلدية" و"التدابير الأفقية". وتتمحور الأهداف التنموية المتوخاة من هذه العقود في أفق سنة 2020 حول إحداث 35.000 منصب شغل قار، وزيادة 5,5 مليار درهم في صادرات القطاع، وإطلاق أزيد من 40 مشروعا استثماريا. وفي هذا الإطار تم إنشاء خلية تسهر على التنسيق ومتابعة تطبيق عقود الأداء للمنظومات الصناعية.

وبخصوص الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فقد تم التوقيع على 6 مذكرات تفاهم في قطاع النسيج وبالإضافة إلى ذلك تم إنجاز برنامج عمل بالشراكة مع الوكالة المغربية للتنمية الاستثمارات (AMDI) من أجل جلب الاستثمارات في إطار المنظومات الصناعية في قطاع النسيج والجلد.

■ قطاعات الصناعات الكيماوية، الصيدلانية ومواد البناء

وبالنسبة لقطاع الصناعات الكيماوية، فقد تم التوقيع في 17 دجنبر 2015 على 3 عقود الأداء من أجل تفعيل منظومتين صناعيتين، الأولى تخص الصناعات الكيماوية العضوية (Chimie Organique)، فيما تخص الثانية الصناعات الكيماوية الخضراء (Chimie Verte) وستمكن هاتين المنظومتين من خلق 12.430 منصب شغل مباشر و20.570 منصب شغل غير مباشر وكذا تحسين الميزان التجاري الخاص بهذا القطاع بما يناهز 9,8 مليار درهم في أفق 2020.

وفي قطاع الصناعات الصيدلانية، تم التوقيع في 24 مارس 2016 على 3 عقود للأداء من أجل تفعيل منظومتين صناعيتين هما منظومة الأجهزة الطبية ومنظومة الأدوية. وستمكن هاتين المنظومتين في أفق 2020 من إحداث 5000 منصب شغل مباشر و8300 منصب غير مباشر، ورفع رقم معاملات القطاع بما يناهز 11.1 مليار درهم وتحقيق قيمة إضافية تقدر ب 4,2 مليار درهم، وتحسين الميزان التجاري الخاص بهذا القطاع بما يناهز 7,8 مليار درهم.

أما بالنسبة لقطاع مواد البناء، فقد تم التوقيع في 23 مارس 2016 على عقدين للأداء من أجل تفعيل منظومة قطاع مواد البناء. وقد تم تحديد 5 أنشطة مهمة لتطوير مواد البناء وهي: مواد البناء الجاهزة، السيراميك (الصحية والبلاط)، الرخام، الإسمنت، والصلب. وتتمثل الأهداف المتوخاة في أفق 2020 في إحداث 28.000 منصب شغل إضافي ودائم، منها 16.000 مباشر، وزيادة رقم معاملات القطاع بما يناهز 10,1 مليار درهم، وتحقيق قيمة إضافية تقدر ب 2,9 مليار درهم، وتحسين الميزان التجاري الخاص لهذا القطاع بما يناهز 4,8 مليار درهم، واستقطاب استثمارات تقدر ب 3,15 مليار درهم في القطاع.

■ قطاع الصناعة التعدينية والميكانيكية:

في قطاع الصناعة التعدينية والميكانيكية تم التوقيع بتاريخ 02 ماي 2016، على ثلاثة عقود الأداء للمنظومات الصناعية الخاصة بالقطاع: ويتعلق الأمر ب تثمين المعادن، والحرف الجديدة (الآلات الفلاحية والدراجات العادية) وتحويل المعادن " Travail des métaux ". وترمي هذه المنظومات في أفق 2020 إلى إحداث 13400 منصب شغل، وتحقيق 10,8 مليار درهم كرقم معاملات إضافي، والرفع من القيمة المضافة ب 1,7 مليار درهم، وتحسين الميزان التجاري ب 2,3 مليار درهم، وجلب استثمارات بقيمة 2 مليار درهم. وتجدر الإشارة إلى أن الحصيلة الأولية لهذه المنظومات تتجلى في التوقيع على اتفاقية استثمار مع الشركة الألمانية "Siemens"، بشأن بناء مصنع لإنتاج شفرات التوربينات الريحية، الأول من نوعه في أفريقيا، باستثمار قيمته 100 مليون أورو والذي سيتمكن من

خلق 650 فرصة عمل مباشرة. هذا المشروع هو أحد المكونات الرئيسية لبرنامج الموازنة الصناعية للكونسورسيوم الذي يجمع كلا من Enel Green و Siemens و Nareva و Power ، الذي سيعمل على انجاز مشروع الطاقة الريحية المتكامل MW 850 التي أطلقها المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب.

■ قطاع ترحيل الخدمات

وأخيراً، بالنسبة لقطاع ترحيل الخدمات، فقد تم التوقيع في 5 ماي 2016 على عقدين للأداء من أجل تفعيل خمس منظومات صناعية، الأولى تخص شعبة تدبير العلاقات مع الزبناء (CRM)، والثانية تخص شعبة ترحيل المسارات المهنية (BPO)، والثالثة متعلقة بشعبة ترحيل خدمات تكنولوجيا الاعلام (ITO)، والرابعة بشعبة ترحيل الخدمات الهندسية (ESO)، فيما الخامسة تخص شعبة معالجة المعطيات الاستراتيجية (KPO). وستمكن هذه المنظومات في أفق 2020 من إحداث 60.000 منصب شغل إضافي ودائم في القطاع، وتحقيق 18 مليار درهم اضافية من الصادرات، واستقطاب استثمارات تقدر ب 1.5 مليار درهم.

أما بالنسبة للقطاعات الصناعية الأخرى، فقد تم تكوين فرق عمل وإطلاق دراسات بشراكة مع الجمعيات المهنية المعنية، لوضع منظومات صناعية أخرى.

ب. التدابير المصاحبة:

بالموازاة مع الجهود المبذولة على المستوى التعاقدى مع كل قطاع، تعمل الحكومة على مواكبة حاجيات القطاع الصناعي، لا سيما على مستوى التكوين وإعداد ومواكبة المقاولات الصغرى والمتوسطة، وتأهيل المناطق الصناعية.

■ فيما يخص التكوين:

إن اعتماد الاستراتيجية الوطنية للتكوين المهني في أفق 2021 يهدف من بين ما يهدف إليه إلى ملائمة التكوين عموماً مع حاجيات سوق الشغل. وفي إطار مواكبة المنظومات الصناعية، تم إبرام اتفاقية شراكة لتعزيز الكفاءات في الصناعة بتاريخ 2 أبريل 2014 مع مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل والاتحاد العام لمقاولات المغرب لتحسين ملائمة التكوين مع سوق الشغل، وزيادة جاذبية الاستثمار وتعزيز تنافسية المقاولات، وذلك عن طريق تطوير وتعزيز التكوين المهني الأساسي في المجال الصناعي، والتكوين المستمر لصالح المقاولات، والتكوين المتعلق بتنمية القدرات الذاتية «Soft Skills»، والتسيير المشترك لمؤسسات التكوين المهني.

وفي إطار تفعيل هذه الاتفاقية بدأ تفعيل عروض التكوين للمنظومات الصناعية لقطاعات صناعية مختلفة:

- أربعة معاهد للتكوين خاصة بقطاع صناعة السيارات المحدثة في الدار البيضاء والقنيطرة ومعهدان بطنجة أحدهما في طوره الأخير من الانجاز.

- بالنسبة لقطاع النسيج هناك المدرسة العليا لصناعة النسيج والألبسة والمدرسة العليا للابتكار والموضة بالدار البيضاء،
- أما بالنسبة لقطاع صناعة الطيران، هناك معهد خاص للتكوين (معهد مهن الطيران) للاستجابة لحاجيات القطاع من الكفاءات. كما تم التوقيع، بمناسبة عرض مخطط التسريع الصناعي، على اتفاقية تهدف الى توسيع معهد مهن الطيران للرفع من طاقته الاستيعابية.
- إنشاء المدرسة المركزية الدار البيضاء التي بدأ التكوين فيها خلال الموسم الدراسي 2015-2016، والتي تندرج في إطار شراكة بين الدولة والمدرسة المركزية باريس وتهدف الى تطوير تكوين مهندسين عامين، متعددي الكفاءات وذوي مستوى رفيع، مطلعين على عالم المقاوله وقادرين على إدارة مشاريع كبرى.
- مواكبة المقاولات الصغرى والمتوسطة والصغيرة جدا في إطار مخطط التسريع الصناعي

تنفيذا للإطار المرجعي الذي يشكله مخطط التسريع الصناعي 2014-2020، تم اعتماد خارطة طريق 2015-2020 تستهدف المقاولات الصغرى والمتوسطة والصغيرة جدا والمقاولات المبتكرة والمقاول الذاتي من خلال أربع ميادين للتدخل تتمحور حول دعم الاستثمار والتحويل، ودعم القدرات والدعم التقني، والابتكار والتنمية المشتركة، والاستثمار التكنولوجي.

وفي هذا الإطار، يتم مواكبة المقاولات الصغيرة جدا من خلال البرنامجين التاليين:

- ✓ برنامج دعم الاستثمار التنموي (استثمار نمو) الموجه إلى مشاريع الاستثمار والتطور التكنولوجي لدى المقاولات الصغيرة جدا من خلال تخصيص منح للاستثمار محددة في سقف 2 مليون درهم لكل مستفيد.

- ✓ برنامج تحفيز الموجه إلى العصرية الوظيفية وتطوير النظام المعلوماتي من خلال مساهمة مالية محددة في سقف 1.5 مليون درهم لكل مستفيد.

كما تم توجيه برنامجين لمواكبة المقاولات الصغرى والمتوسطة وهما:

- ✓ برنامج دعم الاستثمار التنموي (امتياز نمو) الذي يخول منح للاستثمار تبلغ 20% من الاستثمار الإجمالي محددة في سقف 10 مليون درهم.

- ✓ الدعم التقني والأنظمة المعلوماتية من أجل العصرية الوظيفية للمقاولات الصغرى والمتوسطة من خلال منح تصل إلى 80% من كلفة الخدمة.

■ الأقطاب الجهوية الصناعية

من أجل النهوض بالمجال الصناعي، تم إنجاز العديد من المشاريع المتعلقة بإحداث وإعادة تأهيل فضاءات الاستقبال الصناعية، بشراكة مع عدة فاعلين وفق توزيع جهوي يأخذ

بعين الاعتبار مؤهلات واحتياجات كل جهة. وهكذا تم توفير البنيات التحتية التي تستجيب لمتطلبات المستثمرين بما في ذلك المناطق الحرة لصناعات التصديرية، بالإضافة إلى الحضائر الصناعية المندمجة التي أحدثت من خلال الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي لتطوير المهن العالمية للمغرب، كما تعزز في إطار المخطط التسريع الصناعي الجديد 2014-2020 العرض المغربي في مجال بنيات استقبال المشاريع الصناعية، بتوفير وعاء عقاري بأقل تكلفة لرفع من تنافسية عرض القيمة المغربي على مساحة إجمالية تقدر ب 1000 هكتار.

بالإضافة لهذه المشاريع، تم بشراكة مع مجموعة من الفاعلين، إعادة تأهيل فضاءات الاستقبال الصناعية التالية: بنسودة بفاس (154 هكتار) وقلعة السراغنة (53,2 هكتار) وكزناية بطنجة (129 هكتار) وورززات (82 هكتار) والجديدة (117 هكتار) ومولاي رشيد بالدار البيضاء (32.29 هكتار) وتابريكت بسلا (24,5 هكتار) والتقدم بالرباط (12 هكتار) وامزورن بالحسيمة وتاسيلا باكادير (284 هكتار) وايت ملول (355 هكتار) والمحلات المهنية بالقنيطرة (4080 م²).

ثانيا. الجهودات المبذولة في مجال تحسين مناخ الأعمال: السيد الرئيس،

بالموازاة مع ما سبق، تولي الحكومة، استمرارا للجهودات المبذولة خلال الولاية السابقة على الخصوص، أهمية بالغة لتحسين مناخ الأعمال، باعتبار ذلك رافعة أساسية للاستثمار وعاملا محفزا للمقاولة.

■ أهم المحاور التي يتم الاشتغال عليها لتحسين مناخ الأعمال

وللتذكير، فإن البرنامج الحكومي حدد كهدف في هذا الاتجاه تصنيف بلادنا ضمن أحسن 50 بلدا على مستوى جودة مناخ الأعمال. ومن أجل ذلك، يتم الاشتغال على عدة تدابير لفائدة المقاولة والقطاع الخاص، تهم أساسا ما يلي:

- تفعيل آليات الحوار المؤسساتي بين القطاعين العام والخاص؛
- اعتماد ميثاق جديد للاستثمار والعمل على تفعيله؛
- مواصلة الإصلاح الضريبي وإقرار العدالة الجبائية؛
- نشر قائمة الخدمات المقدمة والوثائق المطلوبة من طرف كل الإدارات ووضع إطار تنظيمي لتبسيط الإجراءات والمساطر الإدارية ورقمنتها؛
- تطبيق المنظومة القانونية المتعلقة باحترام آجال الأداء من طرف الإدارات والمؤسسات والمقاولات العمومية والجماعات الترابية؛
- تقوية القدرات التدبيرية للمراكز الجهوية للاستثمار وتحسين تموقعها وتخويلها صلاحيات جديدة لتسهيل الاستثمار على المستوى الجهوي؛

- مواصلة تفعيل نظام الأفضلية الوطنية في الصفقات العمومية وتفعيل مقتضيات مرسوم الصفقات العمومية المتعلقة بتخصيص 20 في المائة للمقاولات المتوسطة والصغرى؛
- توفير المعلومات اللازمة للمستثمرين حول الرصيد العقاري العمومي وإمكانية تعبئته؛
- ضمان التنزيل الأمثل للاستراتيجية الوطنية لمحاربة الفساد بتخصيص الموارد اللازمة لها وإرساء نظام فعال لتتبعها وتقييمها؛
- تبسيط الإطار القانوني المنظم للشراكة بين القطاعين العام والخاص؛
- مراجعة مدونة الشغل عبر مقارنة تشاركية مندمجة لملاءمة مقتضياتها مع معايير العمل الدولية.

■ تطوير عمل اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال

واعتبار للدور المحوري الذي تضطلع به اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال، التي تجمع الحكومة وممثلي القطاع الخاص، والتي سأتأس في غضون الأيام القليلة المقبلة اجتماعها السنوي التاسع لمناقشة الحصيلة واعتماد برنامج العمل الجديد، فإننا سنعمل على تطوير عملها لتحقيق مزيد من التنسيق والنجاحة في الإنجاز.

وأود هنا أن أشيد بالإصلاحات الهامة التي تم إنجازها في إطار اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال منذ إنشائها لفائدة المقولة الوطنية، ومنها مثلاً:

- إصلاح مرسوم الصفقات العمومية؛
- إخراج المرسوم المتعلق بالضابطة الجديدة للبناء؛
- مراجعة مسطرة الأمر بالأداء؛
- اعتماد القانون المؤطر للمقاول الذاتي؛
- إخراج القانون المتعلق بالشراكة بين القطاعين العام والخاص؛
- مراجعة قانون الشركات المساهمة قصد تعزيز حقوق المساهمين وإصلاح نظام الاتفاقيات المقننة بشركات المساهمة؛
- إطلاق العمل بنظام التعريف الموحد للمقولة الذي يمكن من تحسين الخدمات الإدارية المقدمة لها وتيسير تبادل المعلومات المتعلقة بها.

إن هذه الإنجازات، وغيرها كثير، هي التي مكنت بلادنا من تحقيق نقلة نوعية من خلال تحسين تصنيفه ب 61 رتبة خلال الست سنوات الماضية محتلاً بذلك الرتبة 68 من أصل 190 دولة سنة 2017 بعدما كان يحتل الرتبة 129 قبل إنشاء اللجنة، ومنتوباً بذلك المركز الأول على صعيد شمال إفريقيا، والمرتبة الثالثة على المستوى القاري والرابعة على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وستواصل الحكومة مواكبة الأوراش الأخرى للجنة والتي هي في طور الإنجاز كإخراج ميثاق الاستثمار، وتعديل الكتاب الخامس من مدونة التجارة المتعلق بصعوبات المقاوله واعتماد القانون المتعلق بالضمانات المنقولة وكذا تبسيط المساطر والإجراءات الإدارية وتطوير أنظمة التبادل الإلكتروني للمعلومات بين الإدارات وإنشاء وتعميم تجارب الشبائيك الوحيدة لفائدة المقاوله.

وبالله التوفيق، والسلام عليكم ورحمته تعالى وبركاته.